قرار مجلس الأمن 1907 ضد اريتريا

حيثياته وخلفياته وإشكاليته وأبعاده

بقلم: د.احمد حسن دحلي

الفصل الأول ـ الحلقة الخامسة ـ

خلاصة الجزء الأول

تأسيسا على الوقائع والحقائق التي تم استعراضها بإيجاز في هذه الدراسة، يستخلص:

1 ـ إن قرار مجلس الأمن رقم 1907 لا يستند على معلومات موثقة، بقدر ما يرتكز على على تهمة مختلقة لحسابات جيو إستراتيجية، وسياسية واقتصادية. وان تضارب وتناقض تقارير" فريق رصد الصومال وارتريا " التي تم تناولها بصورة مختصرة تكشف وبجلاء على ان ذلك القرار لا يستند على حقائق ولا يقدم القرائن، بقدر ما يقوم على مزاعم مختلقة لغايات محددة بصورة مسبقة، وعليه فانه قرار باطل، وغير عادل، وغير قانوني.

2 ـ يدعي مجلس الأمن ضمن مبررات أخرى بان قمة الاتحاد الأفريقي الثالثة عشر المنعقدة بمدينة سرت الليبية في مطلع يوليو 2009 طلبت منه فرض العقوبات على اريتريا.
والمعروف ان مجلس الأمن لا يمكنه فرض العقوبات على الدول بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمجرد تقديم منظمة إقليمية أو قارية طلب فرض العقوبات على دول أعضاء فيها لسبب أو آخر، بقدر يجب عليه الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والذي يحدد عبر مواده 39 و41 و42 ...الخ تحديد طبيعة الخطر الذي تشكله دولة ما، قبل شروعه في فرض العقوبات.

3 ـ لقد فرض مجلس الأمن عبر قراره رقم 1907 حظر شراء الأسلحة على اريتريا، حارما إياها من ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، هذا الحق الذي تكفله لها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ذاته. ومن مفارقة هذا القرار الذي اتخذه مجلس الأمن يسمح لأثيوبيا التي تحتل أراضي سيادية اريترية في تحد صارخ لمجلس الأمن نفسه بشراء الأسلحة مما يشجعها في

استمرارها لاحتلال الأراضي الاريترية من ناحية ولتحدي مجلس الأمن والقرارات والقوانين الدولية من ناحية أخرى.

3 ـ هذا القرار الجائر الذي فرضته الإدارة الأمريكية على اريتريا عبر مجلس الأمن، خدمة لسياستها في الصومال وفي عموم منطقة القرن الأفريقي، وجنوب حوض البحر الأحمر، وخليج عدن، وفي شمال غرب المحيط الهندي، يسلط المزيد من الأضواء على تحول مهمة مجلس الأمن من الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين إلى أداة تبرير وتمرير قرارات غير قانونية تخدم مصالح الدول دائمة العضوية فيه، وبصورة أساسية الولايات المتحدة، على أنقاض ميثاق الأمم المتحدة ذاته. ويذكر عندما نظمت الجاليات الاريترية في أمريكا وأوروبا واستراليا في 22 فبراير 2010 مظاهرات شعبية سلمية حاشدة أمام مكاتب الأمم المتحدة للتنديد بقرار مجلس الأمن رقم 1907 واعتبرته قرارا غير قانوني وغير عادل، وطالبت بإلغائه، فان رد الفعل لم يأت من مجلس الأمن، وإنما من الولايات المتحدة الأمريكية التي بادرت بإصدار تصريح صحفي عبر سفارتها في اسمرا ونشرته وكالة " رويتر" في 23 فبراير 2010. وجاء في التصريح الأمريكي " إن قرار الأمم المتحدة 1907 لفرض العقوبات اعتمد على ضوء مبادرة افريقية دعمتها الولايات المتحدة... وان الأعمال الاريترية في الصومال وجيبوتي تهددان السلام والأمن الدوليين." ولم يقتصر الأمر عند ذلك الحد، فالإدارة الأمريكية اعتبرت مظاهرات الجاليات الاريترية في العالم ضد قرار مجلس الأمن رقم 1907 بمثابة مظاهرات ضدها، فوجهت عبر مكتب الشؤون القنصلية في وزارة خارجيتها في 2 مارس 2010 تعليمات بعدم السفر الى اريتريا، منوهة في نفس الوقت بعدم وجود أي حالة اعتداء أو عنف من قبل الاريتريين ضد الأمريكيين. فردود الفعل الأمريكية الانفعالية تكشف بجلاء وبلا غموض أو مواربة، بان واشنطن هى مهندس قرار مجلس الأمن ضد اريتريا الصادر في 23 ديسمبر 2009.

4 ـ أرشيف الأمم المتحدة ومجلس الأمن مكتظ بوثائق مؤكدة بان الإدارة الأمريكية وعبر مكتب وكالة استخباراتها " السي.أي.أي. " في نيروبي بكينيا، سلحت ومولت أمراء الحرب في الصومال، استنادا الى ما نشرته جريدة " النيو يورك نيوس تايمس " في 7 يونيو 2006، ولكن لم يدرج هذا الموضوع في جدول النقاش لأسباب بديهية ، فما بالك بالتفكير في اتخاذ أي قرار بشأنه. وفي ظل هذا الوضع كيف يمكن التعويل على مجلس الأمن الذي يتم تجاوزه عندما يعجز في تبرير وتمرير القرارات التي أمليت عليه، مثل الإقرار بان العراق كان يملك أسلحة الدمار الشامل، أو في اعتماده قرارات يعرف جيدا بأنها غير عادلة وغير قانونية، مثل القرار رقم 1907؟!

5 ـ يعلم مجلس الأمن حق العلم ومن خلال تقارير ميدانية لمبعوثيه ولمنظمات وهيئات دولية، ان الحكومة الأثيوبية السابقة والراهنة قدمت دعما عسكريا وماليا ولوجستيا الى أمراء الحرب قبل وبعد سقوط نظام الجنرال محمد سياد بري في عام 1991، خدمة لمآربها الخاصة وفي سياق الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ولم يتخذ حيالها أي قرار، لأنها تمتعت بالضوء الأخضر على التوالي من موسكو و واشنطن، وتعرف اليوم أكثر من الأمس،

بان الإدارة الأمريكية ستستخدم الضوء الأحمر في مجلس الأمن إذا ما تجرأ أو جرؤ احد أعضائه على طرح الموضوع على جدول النقاش.
6 - في ديسمبر 2006 غزت أثيوبيا الصومال، وحملت على أكتاف قواتها حكومة عبد الله يوسف من مدينة بيدواه الى مقديشو العاصمة، بعدما أخرجت منها قوات المحاكم الإسلامية بقيادة شيخ شريف شيخ احمد، الذي أتت به لاحقا عبر مؤتمر جيبوتي الذي نصبه في 31 يناير 2009 رئيسا، ثم تولت حمايته. وتمت هذه العمليات بإيحاء وتخطيط ودعم ومباركة من الإدارة الأمريكية، ولم يحرك مجلس الأمن ساكنا، وهو يرى ويسمع مثله مثل سائر دول العالم انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، والضرب عرض الحائط بالقانون الدولي، و موت عشرات الآلاف الصوماليين، ولجوء 500 ألف آخرين الى خارج وطنهم، وتشرد مليون ونصف مليون في داخل بلدهم، ودمار ما تبقى من عمران مدينة مقديشو.

7- اليوم كالأمس، ها هو الشعب الاريتري يتعرض لعقوبات غير عادلة وغير قانونية فرضتها عليه الإدارة الأمريكية بواسطة مجلس الأمن من خلال القرار رقم 1907 الذي أصدره ضد اريتريا في 23 ديسمبر 2009 ، بدعم وتواطؤ من بقية الأعضاء، باستثناء ليبيا التي تصدت للقرار وعارضته وصوتت ضده. وعلى عكس ما كان تتوقع الإدارة الأمريكية وحلفاؤها، فان هذا القرار لم يخلق ثمة فجوة أو جفوة ما بين الشعب وحكومته وقوات دفاعه، بل هذا التحدي الجديد ولد استجابة اريترية عفوية وعنيفة تجسدت في الإدانة الجماعية لقرار مجلس الأمن من الاريتريين في داخل البلاد أو في دول المهجر، ووعدوا بتنظيم مسيرات احتجاج ورفض ضخمة ومظاهرات تصد وتحد حاشدة ، وتعهدوا بتعزيز عرى وحدتهم الوطنية وجعلها أكثر حصانة ومناعة، وتقديم النفس قبل النفيس لإجهاض كل القرارات والسياسات الرامية لزعزعة امن وسلامة واستقرار ونمو وطنهم، وجددوا قناعتهم المطلقة لترسيخهم مبدأ الاعتماد على الذات، الذي يشكل قاعدة صلدة وصمام آمان للقرار الاريتري المستقل والسيادي. وهذا مما أصاب بالإحباط مهندسي سياسة إرضاخ وإركاع الدول في الإدارة الأمريكية الذين كانوا وراء إصدار قرار مجلس الأمن الأخير ضد اريتريا.
ولكن ما العمل ، إذا كانت هذه هي سنة الحياة، وتلك هي جدلية التاريخ، التي دائما ابدا ما تكرر نفسها على مدى الحياة والتاريخ ليس بصورة نمطية رتيبة، بل بأشكال ديناميكية خلاقة ومبدعة ، ولكنهم لا يفقهون ولا يتعلمون، ويكررون عين الأخطاء القاتلة ويتمادون في زرع الرياح، فيحصدون العاصفة الكاسحة وليس آبار نفط او مناجم ذهب أو مواطئ قدم في مواقع استراتيجية حساسة هنا أو هناك. فما أشبه اليوم بالبارحة!

ومما هو جدير بالإشارة، ان الإدارة الأمريكية اختلقت كذبة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل لتبرير غزوه، ومحاربة طالبان والقاعدة لغزو أفغانستان، وسعي إيران لصناعة وامتلاك السلاح النووي لمحاصرتها ومعاقبتها ، ومحاربة الإرهاب لغزو الصومال عبر أثيوبيا، ومحاصرة ومعاقبة اريتريا عبر مجلس الأمن مفبركة تهمة دعمها لـ " حركة الشباب المجاهدين " في الصومال. وهذا يدل وبوضوح بان الإدارة الأمريكية تتحرك وفق إستراتيجية محددة المعالم والغاية منها هي بسط سيطرتها على المواقع الجيو استراتيجية وعلى مصادر الثروة النفطية والمعدنية، غير عابئة بمصير الشعوب المعنية ، وان الوسائل

التي تنتهجها لتحقيق هذه الأهداف تختلف باختلاف الدول والمصالح. وبغية تنفيذ تلك الإستراتيجية تقوم الإدارة الأمريكية:
1 ـ طورا بتجاوز مجلس الأمن وبغزو واحتلال الدول مباشرة على غرار ما حصل للعراق ولأفغانستان.
2 ـ وتارة تغزو وتحتل دولا عبر دول أخرى، مثل أثيوبيا في الصومال.
3 ـ ومرة تفرض قرارات عقابية ضد دول عبر مجلس الأمن ، مثل كوريا الشمالية و ليبيا والسودان وإيران واريتريا.
4 ـ وحينا تفرض عقوبات بمفردها على دول مثل كوبا وسوريا.

والسؤال الكبير والملح المطروح في المسرح الدولي هو حتى متى ستبقى الإدارة الأمريكية تسير على هذا الطريق المسدود، أم ان ذلك لا يعدو ان يكون مؤشر بداية التاريخ للبعض ودليل نهاية التاريخ للبعض الآخر، و بغض النظر عن هذا وذاك، فما هو غير قابل للجدل هو ان التاريخ لا يسير قهقريا، ولا يتوقف في محطة تاريخية محددة كما تخيل فريدريك هيغل ومن بعده فرنسيس فوكاياما، و لا يدور حول نفسه وفقا لتصور البعض، ولا يسير على صراط مستقيم تبع لإعتقاد البعض الآخر، بقدر ما يشق سبيله بطريقة حلزونية ليس نحو غاية معينة حسب قناعة انصار الايدولوجيات المثالية والميتافيزيقية والمادية ، بل بصورة مفتوحة على كل الاحتمالات ، مع إمكانية رصد إرهاصاتها الأولية الماثلة أمامنا اليوم أكثر من أي زمن انجلى.

وفي نهاية هذا الفصل، لا مندوحة من طرح سؤال آخر في غاية الأهمية ألا هو لماذا هذا العداء من قبل الإدارة الأمريكية ضد دولة اريتريا الذي اخذ صورا عديدة في مراحل تاريخية مختلفة، قبل ان يترجم هذه المرة عبر إصدار القرار1907؟
والجواب هو هناك جملة أسباب توجد خلف الوقف الأمريكي ألمناوئي لاريتريا وهي:
1 ـ اعتبار أثيوبيا الدول المحورية التي تخدم مصالح وسياسة واستراتيجية الولايات المتحدة في منطقة القرن الأفريقي ، وبالتالي الوقوف معها ظالمة أو مظلومة.
2 ـ اعتبار السياسة الاريترية الإقليمية الرامية لإحلال السلام والاستقرار تحؤول دون تطبيق سياسة " الفوضى الخلاقة " في المنطقة.
3 ـ سن اريتريا وتطبيقها إستراتيجية الاعتماد على الذات، بعيدا عن الإتكالية و التبعية، هذا مما يتعارض جوهريا مع سياسة الإدارة الأمريكية الرامية لفرض التبعية.
4 ـ تمتع اريتريا باستقلالية القرار السياسي الذي بات يزعج الإدارة الأمريكية ويربك سياستها الإقليمية، هذا فضلا عن كونه يمثل في تقديرها نموذجا سلبيا لتعارضه جوهريا وراديكاليا مع فلسفتها السياسية القائمة على املاء المواقف وسياسة الامر الواقع على الآخرين.
5 ـ الخشية من نجاح التجربة الاريترية حتى لا تكون نموذجا يحتذي به، بكل العواقب الوخيمة التي يمكن ان تنجم عنها بالنسبة للإدارة الأمريكية الساعية على السيطرة على مقاليد دول المنطقة ومصادرها الاقتصادية.
6 ـ سعي اريتريا لمساعدة شعوب منطقة القرن الأفريقي في حل مشاكلها بأنفسها، وقطع الطريق على التدخلات الخارجية التي تهدف الى بسط نفوذها عليها بطريقة مباشرة أو

ملتوية، واستغلال مواردها الطبيعية ومواقعها الإستراتيجية سواء في البحر الأحمر أو في خليج عدن أو في المحيط الهندي خلف شعارات كبيرة، براقة ومموهة في ذات الحين، منها " محاربة القاعدة والإرهاب والقرصنة والدول المارقة، وللحيلولة دون تحول الدول الفاشلة إلى ملاذ آمن للإرهابيين "، في هذا الجزء من المعمورة.

ولا نعتقد بان أحدا ما بات الآن يطيق أو يستسيغ سماع هذه الاسطوانة الأمريكية السمجة والمشروخة، والتي غدت تكشف أكثر مما تحجب الأجندة الكابوسية والكارثية الأمريكية ليس في القرن الأفريقي وحده، بل في سائر أرجاء المعمورة.